

قوانين الأصول

[141] ولا يرد من ذلك قبح على الأمر لتغائر متعلق المتضادين فلا يلزم التكليف بالمتضادين ولا كون الشئ الواحد محبوبا ومبغوضا من جهة واحدة فإن قلت الكل لا وجود له إلا بالفرد فالمراد بالتكليف بالكلية وهو إيجاد الفرد وإن كان متعلقا بالكلية على الظاهر وما لا يمكن وجوده في الخارج يقبح التكليف بإيجاده في الخارج قلت إن أردت عدم إمكان الوجود في الخارج بشرط لا فهو مسلم ولا كلام لنا فيه وإن أردت استحالة وجوده لا بشرط فهو باطل جزما لأن وجود الكل لا بشرط لا ينافي وجوده مع ألف شرط فإذا تمكن من إتيانه في ضمن فرد فقد تمكن من إتيانه لا بشرط غاية الأمر توقف حصوله في الخارج على وجود الفرد والممكن بالواسطة لا يخرج عن الامكان وإن كان ممتنعا بدون الوساطة وهذا كلام سار في جميع الواجبات بالنسبة إلى المقدمات فالفرد هنا مقدمة لتحقيق الكل في الخارج فلا غائلة في التكليف به مع التمكن من المقدمات فإن قلت سلمنا ذلك لكن نقول إن الأمر بالمقدمة اللازم من الأمر بالكلية على ما بنيت عليه الأمر يكفينا فإن الأمر بالصلوة أمر بالكون والأمر بالكون أمر بهذا الكون الخاص الذي هو مقدمة الكون الذي هو جزء الصلوة فهذا الكون الخاص مأمور به وهو بعينه منهي عنه لأنه فرد من الغضب والنهي عن الطبيعة يستلزم النهي عن جميع أفرادها ولو كان ذلك أيضا من باب مقدمة الامتثال بمقتضى النهي فإن مقدمة الحرام حرام أيضا فعاد المحذور وهو اجتماع الأمر والنهي في شئ واحد شخصي قلت نمنع أولا وجوب المقدمة ثم نسلم وجوبه التبعية الذي بيناه في موضعه ولكن غاية الأمر حينئذ توقف الصلاة على فرد ما من الكون لا الكون الخاص الجزئي وإنما اختار المكلف مطلق الكون في ضمن هذا الشخص المحرم فإن قلت نعم لكن ما ذكرت من كون الأمر بالكلية مقتضيا للأمر بالفرد يقتضي كون كل واحد مما يصدق عليه فرد ما مأمورا به من باب المقدمة أيضا والأمر وإن لم يتعين تعلقه بالكون الخاص عينا لكنه تعلق به تخيرا فعاد المحذور لأن الوجوب التخييري أيضا يقبح اجتماعه مع الحرام قلت أما أولا فهذا ليس بواجب تخيري كما حققنا لك في مبحث الواجب التخييري وإلا لم يبق فرق بين الواجبات العينية والتخييرية وحاصله أن التخيير في أفراد الواجب العيني بحكم العقل ووجوب الأفراد فيه تابع لوجوب الكل والأمر في التخييري بالعكس فوجوب الأفراد في العيني توصلي ولا مانع من اجتماعه مع الحرام كما يعترف به الخصم وثانيا إنا نمنع التخيير بين كل ما يصدق عليه الفرد بل نقول إذا أمر الشارع بالكلية فإن انحصر في فرد أو انحصر الفرد المباح في فرد فيصير الفرد والشخص أيضا عينا كأصل الكل وإلا فإن كان الكل مباحا فالتخيير بين الجميع وإلا ففي الأفراد المباحة فليس ذلك الفرد الغير المباح مطلوبا

ولكنه لا يلزم منه بطلان الطبيعة الحاصلة في ضمنه لان الحرام قد يصير
